

Distr.: General
5 August 2015
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييماً لأعمال مجلس الأمن أثناء مدة رئاسة شيلي
للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت
مسؤوليتي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.
وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) كريستيان باروس
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

310815 270815 15-13265 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة شيلي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، أثناء فترة تولي شيلي رئاسة المجلس، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ١٩ جلسة علنية، وجلسة خاصة واحدة، و ١٢ مشاوراً بكامل هيئته. واتخذ المجلس ثلاثة قرارات، ووافق على أربعة بيانات رئاسية، وأصدر ١٣ بياناً موجهاً إلى الصحافة. ومن بين الجلسات العلنية كانت هناك ثلاث مناقشات مفتوحة. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري عنوانها "التنمية الشاملة من أجل صون السلام والأمن الدوليين"، ترأستها ميشيل باشليه، رئيسة شيلي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن "تحديات واحتياجات الحماية التي تواجهها النساء والفتيات في بيئات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع". وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشته المفتوحة ربع السنوية عن الحالة في الشرق الأوسط ترأسها هيرالدو مونيز، وزير خارجية شيلي.

وأوفد أعضاء المجلس بعثة أيضاً إلى هايتي أثناء الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٥ كانون الثاني/يناير، قدّم مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة فيما يتعلق بالمطالبة باستلام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونزع سلاحها دون شروط. وأوضح أن تلك القوات لم تمثل امتثالاً تاماً للموعد النهائي الذي حدده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهو ٢ كانون الثاني/يناير. وشدد الممثل الخاص على أن تلك القوات واصلت ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات لحقوق

الإنسان ضد السكان المدنيين، كان من بينها تجنيد أطفال في صفوفها، وسلط الضوء على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للتراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واتفق أعضاء المجلس، بعد أن أجمعوا على أن عملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانت غير مرضية، على ضرورة التفاوض على بيان رئاسي يسعى، ضمن أهداف أخرى، إلى توجيه رسالة واضحة مؤيدة للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد تلك القوات.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2015/1) أكد فيه أن إنهاء خطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بوسائل منها قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال لواء التدخل التابع لقوة البعثة وبالتعاون مع كامل عناصرها وفقاً للفقرة ٤ من قرار المجلس ٢١٤٧ (٢٠١٤)، بعمل رادع، هو عنصر أساسي وضروري من عناصر حماية المدنيين. وكرر المجلس أيضاً تأكيد استعدادة للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد أي فرد أو كيان يتبين أنه يدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأهاب بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توافق على المذكرة التوجيهية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تنفذها تنفيذاً كاملاً. وكرر المجلس في البيان تأكيد دعمه لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأهاب بجميع الأطراف، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات في لواء التدخل التابع لقوة البعثة، أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والموضوعي لولاية البعثة، بما في ذلك العمليات العسكرية الرامية إلى تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قدّم إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس عن آخر تقرير للأمين العام بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/956) وتقرير الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (S/2014/957)، وفقاً لقرار المجلس ٢١٤٧ (٢٠١٤). وقدمت دينا قعوار، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الدائمة للأردن، إحاطة إلى المجلس أيضاً. وذكر وكيل الأمين العام في إحاطته أنه أثناء الاجتماعات التي عُقدت بشأن عملية الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة مع السلطات الكونغولية، بما في ذلك جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، نوقشت مسائل كثيرة ذات صلة بالموضوع، كان من بينها الحالة السياسية والأمنية في البلد والانتخابات القادمة. وذكر أن المشاركين اتفقوا أثناء تلك الاجتماعات

على أنه ولئن كان قد تحقق الكثير في السنوات الأخيرة، بما يشمل إعادة توحيد البلد، وإنشاء الحكومة الانتقالية، وإجراء عمليتي انتخاب وطنيتين، تظل هناك تهديدات رئيسية، لا سيما وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية واستمرار أنشطتهما. وشدد على أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل أداء دور هام في تحييد هاتين الجماعتين. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية والتقارير التي تفيد بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أغلقت مواقع شبكية معينة، أكد أهمية حرية الرأي والتعبير باعتبارها قيمة ديمقراطية وأعرب عن رفضه لاستخدام العنف تحقيقاً لأهداف سياسية. وفيما يتعلق بالخفض المقترح لعدد أفراد حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية شدد على أن انخفاض عدد أولئك الأفراد عن القوام الموصى به وهو ٢٠٠٠ فرد سيخل بقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وقد يكون له أثر سلبي على حماية المدنيين، التي تمثل المهمة الأساسية المقررة للبعثة. وقال إن ثمة اعتباراً رئيسياً آخر هو تحييد الجماعات المسلحة، مشدداً في هذا الصدد على أن العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يجب أن تبدأ فوراً. وفيما يتعلق بانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جمهورية الكونغو الديمقراطية شدد على أهمية رحيل البعثة تدريجياً تجنباً لحدوث نكسات في التقدم الذي تحقق، مع تأكيد استعداداته للعمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن نقل تدريجي للمهام وبشأن استراتيجية لخروج البعثة. واختتم وكيل الأمين العام إحاطته قائلاً إنه على الرغم من تحقيق الكثير في البلد، لا سيما توقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في عام ٢٠١٣، يلزم عمل ما هو أكثر بكثير إذا كان المراد إرساء السلام والأمن المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ثم قدمت الممثلة الدائمة للأردن، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، إحاطة إلى المجلس عن بعض الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها، منذ آخر إحاطة قدمها، في آب/أغسطس ٢٠١٤، فريق الخبراء المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، الذي مُدِّدَت ولايته حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٥ في قرار المجلس ٢١٣٦ (٢٠١٤)، وتطُرقت أيضاً إلى نظر اللجنة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2015/19) أثناء جلستها التي عُقدت في ٩ كانون الثاني/يناير. وذكرت، مشيرة إلى الجماعة المسلحة تحالف القوى الديمقراطية، الخاضعة لجزاءات، أن العمليات العسكرية أدت إلى إضعافها ولكنها لم تتمكن من هزيمتها، مضيفة أن فريق الخبراء يرى أن تلك الجماعة قادرة على أن تعيد تجميع صفوفها وبناء قوتها لأن شبكات تمويلها لم تتأثر تأثراً كبيراً. وفيما يتعلق بالقوات

الديمقراطية لتحرير رواندا، الخاضعة لجزاءات أيضاً، شددت على أن قيادتها لم تظهر التزاماً حقيقياً بترع سلاحها. وذكرت رئيسة اللجنة أن تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرهما من الجماعات المسلحة تواصل تجنيد الأطفال في صفوفها وأنه لم يتحقق تقدم في منع تهريب الذهب، بينما يظل الاستغلال غير القانوني لمنتجات الحياة البرية والاتجار بها مشكلة خطيرة. ومن بين التوصيات الخمس عشرة التي قدمها فريق الخبراء، سلّطت رئيسة اللجنة الضوء على مقترح يدعو إلى تبادل المعلومات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات أخرى لكفالة الاتجار بالذهب وفقاً لمعايير مراعاة العناية الواجبة، وعلى اقتراح يدعو تلك الحكومات أن تقوم بالتحقيق مع الأشخاص الذين حُدد أنهم ضالعون في دعم شبكات تحالف القوى الديمقراطية وأن تتخذ تدابير لوقف ذلك. وفيما يخص عمل اللجنة المتعلق بعام ٢٠١٥، أعربت عن رغبتها في زيارة منطقة البحيرات الكبرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ وشددت على ضرورة إجراء تقييم واسع النطاق لفعالية نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعرب إينياس غاتا مافينا والوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن اعتقاده بأنه ولئن كان بلده قد حقّق الكثير في شراكة مع الأمم المتحدة، يجب إجراء تقييم بهدف الإبقاء على أهمية الشراكة في ضوء المرحلة الجديدة من تقدم البلد. وشدد على الدعم اللازم في مجال بناء القدرات وعلى ضرورة تقديم مساعدة إنمائية لتعزيز امتلاك البلد زمام الأمور ووافق على ضرورة اتخاذ إجراءات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واختتم إحاطته بالتشديد على التزام حكومة بلده بإجراء انتخابات سلمية وحرّة وديمقراطية.

وواصل أعضاء المجلس، في المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، بحثهم للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع سعيد جنيت، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وطرح بعض أعضاء المجلس أسئلة على الممثل الخاص والمبعوث الخاص، واتفقوا بعد ذلك على عناصر تُتلى للصحافة.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٨ (٢٠١٥)، الذي قرر فيه أن يمدد حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يمدد حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ ولاية فريق الخبراء. وطالب المجلس في ذلك القرار أيضاً القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة وكل الجماعات المسلحة الأخرى العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن

توقف فوراً جميع أشكال العنف والأنشطة الأخرى المزعزعة للاستقرار، بما فيها استغلال الموارد الطبيعية، وأن يتفرق أفرادها ويلقوا أسلحتهم فوراً وبصفة دائمة، وأن تقوم بتحرير وتسريح جميع الأطفال الجند في صفوفها. وعلاوة على ذلك، دعا المجلس في الفقرة ١٥ من القرار ٢١٩٨ (٢٠١٥) حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها خطة عملها الرامية إلى إنهاء أعمال العنف الجنسي والانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة، وشجّع في الفقرة ٢٠ من القرار استمرار الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة مسائل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريبها.

مالي

في ٦ كانون الثاني/يناير، قدّم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن الحالة في مالي وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، استناداً إلى آخر تقرير للأمين العام (S/2014/943). ووصف في إحاطته البيئة الأمنية في شمال مالي بأنها شديدة التقلب ومثيرة للقلق، إذ تطرح تحديات فيما يتعلق بإعادة حقوق الإنسان، ووصول المساعدة الإنسانية، وبرامج التنمية في تلك المنطقة من الدولة. وعلى نفس المنوال، شدد على أن أفراد البعثة يواجهون تهديدات خطيرة تتضمن التعامل مع هجمات بصفة يومية تقريباً. وفيما يتعلق بعملية السلام، قال إن المفاوضات الجارية في مدينة الجزائر شهدت تقدماً متواضعاً إلا أنها بلغت نقطة بالغة الأهمية لأن الأطراف تستعرض حالياً مشروع اتفاق سلام. وحث الأطراف على إظهار روح القيادة والاستعداد للتوصل إلى اتفاق.

وبعد ذلك، أبدى عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي، في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، موافقته على الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام، قائلاً إن الوضع الأمني في شمال مالي غير مستقر ومدعاة للقلق، ومشيراً إلى أن الهجمات الإرهابية زادت في الأشهر الأخيرة. وأعاد إلى الأذهان بيانه المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الذي كان قد اقترح فيه إنشاء لواء للتدخل في شمال مالي لمكافحة المتجرين بالمخدرات والجماعات الإرهابية، بالنظر إلى مدى أعمال العنف الجارية. وفي الوقت نفسه، أكد من جديد التزام حكومة بلده بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل وبحل النزاع في الشمال من خلال الحوار وأهاب بأعضاء المجلس ممارسة ما يلزم من ضغط لكفالة مشاركة قادة الحركات المسلحة شخصياً في عملية السلام في مدينة الجزائر.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، ناقش أعضاء المجلس عدة أوجه للتزاع، منها ضرورة إحراز تقدم في عملية سلام شاملة، وأعربوا عن قلقهم بشأن الوضع الأمني في البلد والمهجمات غير المتناظرة على أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً موجهاً إلى الصحافة أدان فيه بأشد العبارات الهجمات المنسقة التي شُنّت في ذلك اليوم على معسكر بعثة الأمم المتحدة في كيدال، مالي، والتي أسفرت عن مقتل أحد حفظة السلام الكنديين وإصابة آخرين.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ٨ كانون الثاني/يناير، قدم محمد بن شامباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إحاطة إلى المجلس عن أحدث أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعن تقرير الأمين العام (S/2014/945)، وشدد على أن بعض التوترات في بلدان كثيرة بالمنطقة في الفترة المفضية إلى الانتخابات تقف وراءها مقاومة محاولات الرؤساء الحاليين الاستمرار في السلطة من خلال تعديلات دستورية، كما هو الحال في بوركينا فاسو. وأعرب الممثل الخاص عن إدانته لمحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة في غامبيا، قائلاً إنه يعتزم زيارة بانجول في ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير. وذكر أنه كان من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥ في بنن وتوغو وكوت ديفوار ونيجيريا. وفيما يتعلق بنيجيريا والتهديد الذي تتسبب فيه جماعة بوكو حرام، شدد على أن الوضع الأمني في الجزء الشمالي الشرقي من البلد ما زال متردياً رغم ما يُبذل من جهود وطنية وإقليمية. وأوضح أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نيجيري لاذوا بالفرار إلى شمال غرب الكاميرون وإلى الجزء الجنوبي الغربي من النيجر. وأبلغ الممثل الخاص أعضاء المجلس بأن مكتبه يعمل مع أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد لمعالجة الجوانب الإقليمية للأزمة. وأشار أيضاً، في العرض الذي قدّمه، إلى العنف في منطقة الساحل، والقرصنة في خليج غينيا، وأزمة إيبولا. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة تحدث عن زيارته في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للبلدان الثلاثة الأكثر معاناة من تلك الأزمة وهي سيراليون وغينيا وليبيريا.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم المتزايد بشأن التحديات العديدة التي تواجه غرب أفريقيا، ولا سيما الإرهاب باعتباره مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأعرب بعض الأعضاء أيضاً عن قلقهم بشأن التأثيرات المناوئة المحتملة للانتخابات القادمة في بلدان كثيرة على الوضع الهش أصلاً في المنطقة. وحثوا الممثل

الخاص على مواصلة العمل لدعم البلدان المعنية لكي تتمكن من إجراء انتخابات سلمية وشاملة وتحظى بالمصداقية. ومن الناحية الأخرى، دعا بعض أعضاء المجلس إلى عدم الحكم مسبقاً على الوضع من خلال إيجاد سيناريوهات سلبية.

وفيما يتعلق بيوكو حرام، أجمع أعضاء المجلس على ضرورة التصدي على نحو منسق للتهديد الناجم عن تلك الجماعة مع مراعاة الأولويات والجهود الوطنية فيما يتعلق بالمسألة، بما في ذلك مبادرات لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن، والاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بوباء إيبولا، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن عواقب تفشيته، الذي يمكن أن يتسبب في حدوث نكسات في التقدم المحرز في بناء السلام في سيراليون وغينيا وليبيريا.

كوت ديفوار

في ١٣ كانون الثاني/يناير، قدّمت عايشاتو مينداودو، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إحاطة إلى مجلس الأمن عن آخر تقرير (التقرير الخامس والثلاثين) للأمين العام (S/204/892). وأعربت عن تفاؤلها بشأن الوضع العام في البلد، مسلطة الضوء على التقدم الهام الذي تحقق في توطيد السلام والانعاش الاقتصادي، ومشيرة إلى أن كوت ديفوار تستعيد ثقة المجتمع الدولي. وشددت أيضاً على ضرورة توخي اليقظة في مناطق كثيرة رغم التطور الإيجابي الذي شوهد حتى الآن. وقالت إن مكافحة الإفلات من العقاب تضي ببطء وإن ثمة حاجة إلى بذل جهود لضمان مقاضاة من ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال عنف جنسي. ويجري إحراز تقدم يبعث على الارتياح في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكن لا يزال من اللازم القيام بعمل. وذكرت أن كوت ديفوار لا تزال بحاجة إلى دعم متواصل كي تعزز المكاسب التي تحققت حتى الآن وتستكمل العملية الهامة التي تقوم بها. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم كوت ديفوار في ذلك الصدد.

وقدم كريستيان باروس، الممثل الدائم لشيلى، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، إحاطة إلى المجلس عن زيارته إلى كوت ديفوار (٢-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، التي كان الهدف الرئيسي منها هو تقييم حالة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة وتحديد الصعوبات المرتبطة به. وسلّط الضوء على أن السلطات الإفوارية كانت مستجيبة وأن الاجتماعات التي عُقدت خلال زيارته كانت مثمرة. وأشار إلى ضعف التقدم المحرز في مجال إعادة الإدماج في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأهمية تحسين التنسيق مع لجنة فريق الخبراء.

وأعرب يوسفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار، عن تقديره لرئيس اللجنة للزيارة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر، وذكر أن حكومة بلده ملتزمة بإجراء انتخابات شفافة وسلمية وذكر أن الحوار بين السلطات والمعارضة قد استؤنف. وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على النمو الاقتصادي في بلده، مع إشارته إلى التزام كوت ديفوار بمواءمة قطاع الماس الوطني مع عملية كيمبرلي. وأجمع أعضاء المجلس بوجه عام في المشاورات المغلقة التي تلت ذلك على أن الوضع الأمني والسياسي العام قد تحسّن في كوت ديفوار وأعربوا عن التفاؤل بشأن مستقبل البلد. ولكنهم أكدوا أيضا على أهمية البقاء في حالة يقظة فيما يتعلق بالوضع، لا سيما في ضوء الأجواء التي يمكن أن تكون متوترة أثناء العملية الانتخابية القادمة. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، ومسألة سهولة اختراق الحدود، بوصفها تحديات متبقية رئيسية.

ليبيا

في ١٧ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا موجهها إلى الصحافة رحب فيه بالمحادثات التي أُجريت في جنيف في ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير واستضافتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأثنى على جهود الوساطة التي بذلها برناردينو ليون الممثل الخاص للأمين العام. ومع ترحيب البيان بمقترح عقد جولة أخرى من المحادثات، في جنيف أيضا، وإعلان وقف لإطلاق النار في ١٦ كانون الثاني/يناير، فإنه أكد من جديد عدم إمكانية وجود حل عسكري للأزمة.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا موجهها إلى الصحافة أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ذلك اليوم في فندق كورينتيا بطرابلس، وأسفر عن مقتل وإصابة عدة أشخاص.

منطقة وسط أفريقيا

في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا موجهها إلى الصحافة رحب فيه بنقل دومينيك أونغوين في ذلك اليوم من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة الجنائية، واصفا ذلك النقل بأنه خطوة إيجابية في اتجاه تحقيق العدالة الجنائية الدولية والتصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. وأشار أعضاء المجلس في البيان إلى أن الأوامر الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء القبض على قادة جيش الرب للمقاومة الآخرين، ومن بينهم جوزيف كوني، لم تنفذ حتى الآن، وأهابوا بجميع الدول أن تتعاون مع الحكومات الوطنية

ذات الصلة ومع المحكمة كي يتسنى تنفيذ تلك الأوامر وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس حوارا تفاعليا غير رسمي بشأن موضوع التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/928) مع اثنين من أعضاء اللجنة الثلاثة هما فاطمتا مباي وفيليب ألتون. وأبرزوا وجود أسس معقولة للاعتقاد بأن جميع الأطراف في النزاع ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال الفترة التي يجري التحقيق بشأنها. وفي الوقت نفسه، لم يتحقق الشرط الأدنى لإثبات وجود العنصر الضروري المتمثل في نية الإبادة الجماعية بالنسبة لأي من الأطراف الفاعلة في النزاع. وأوصوا كذلك بتطوير وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجهود التي ترد مناقشتها في تقرير اللجنة.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٦ (٢٠١٥) الذي مدّد به، حتى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وعزز حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول، وحظر السفر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، وقرر أن يجدد حتى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). وفي ذلك القرار، أدان المجلس بشدة تحدّد أعمال العنف مرة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى وحث تلك الجمهورية والدول المجاورة لها والدول الأخرى الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على التعاون في مكافحة الشبكات الإجرامية الإقليمية والجماعات المسلحة الضالعة في استغلال الموارد الطبيعية خارج القانون وتهريبها.

بوروندي

في ٢١ كانون الثاني/يناير، قدم جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وبول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، إحاطة إلى المجلس عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الذي أنهى عملياته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفقا لقرار المجلس ٢١٣٧ (٢٠١٤).

وأحاط وكيل الأمين العام المجلس علما عن آخر تقرير للأمين العام (S/2015/36)، فقال إن بوروندي أحرزت قدرا كبيرا من التقدم منذ انتهاء الحرب الأهلية، بما في ذلك في إنشاء نظام للحكم قائم على تقاسم السلطة، والمصالحة الوطنية، والأمن. وعزا تلك الإنجازات في المقام الأول إلى شعب بوروندي ثم إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وأكد

أن بوروندي ما زالت تواجه تحديات هائلة تتعلق بمجمل أمور منها إجراء انتخابات سلمية وتحظى بالمصداقية في عام ٢٠١٥، ورفع تقييدات الحق في حرية التجمع وحرية التعبير، وتوفير فرص اقتصادية وفرص عمل، والحصول على الرعاية الصحية وعلى التعليم. وفيما يتعلق بالانتخابات القادمة أبلغ المجلس بأن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، المكلفة بأن تقدم تقريراً عن العملية الانتخابية، قد بدأت عملها في ١ كانون الثاني/يناير. واختتم وكيل الأمين العام إحاطته بأن شكر شعب وحكومة بوروندي لتعاونهما مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وأعرب عن تقديره لبارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام، ولجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، وجميع الجهات المانحة على الصعيد الثنائي لما قدموه من مساهمات في جهود الأمم المتحدة في بوروندي.

وذكر رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام أن توخي اليقظة ما زال ضروريا رغم تقلب قوام البعثة، ولا سيما في ضوء عدم استقرار الوضع الأمني والعملية الانتخابية. وذكر أن فريق الأمم المتحدة القطري، برئاسة المنسق المقيم، يوجّه حالياً وجود الأمم المتحدة في بوروندي وذلك نتيجة لإغلاق البعثة. ورأى، فيما يتعلق بتشكيلة بوروندي، ميزة في تمديد ولايتها إلى ما بعد الفترة الانتخابية، من أجل استمرارية عملية الانتقال والتركيز على التنمية الاجتماعية الاقتصادية بعد الانتخابات. ولكنه شدد على أن حكومة بوروندي هي التي سيتعين عليها أن تتخذ القرار النهائي بشأن ما إذا كانت لجنة بناء السلام ينبغي أن تبقى في البلد.

وأعرب ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، عن تقديره لعمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وذكر أن حكومة بلده ملتزمة ببذل كل جهد ممكن لإجراء انتخابات حرة ومستقلة وشفافة. وفيما يتعلق بالوضع الأمني، أوضح أن السلام والأمن يسودان في بوروندي وأن التقارير التي أفادت مؤخراً بحدوث أعمال عنف كانت تشير إلى حالات منعزلة. ورحب أيضاً بتعيين قسّام أوتيم رئيساً للبعثة، ونقل عرض حكومة بوروندي أن تتعاون فيما يتعلق بالوفاء بواجباته.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، هنأ أعضاء المجلس البعثة على التقدم المحرز في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي. ودعوا أيضاً إلى إجراء انتخابات مستقلة ونزيهة وشفافة.

واقترح أحد الوفود اعتماد بيان رئاسي بشأن إغلاق البعثة واقتراح إمكانية أن يوفد المجلس بعثة إلى بوروندي في آذار/مارس ٢٠١٥. ورحب أعضاء المجلس بتلك المقترحات، وأعربوا أيضاً عن استعدادهم للنظر فيها.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في ٦ كانون الثاني/يناير، قدمت أنجيلا كين، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، إحاطة في مشاورات مغلقة عن برنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، وفقا لقرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣). فعرضت استنتاجات التقرير الشهري الخامس عشر للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأطلعت المجلس على أحدث المعلومات عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بما في ذلك المسائل التي لم يبت فيها بعد، ولا سيما تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وأوجه عدم الاتساق التي تبينت في العتاد الذي أعلنت عنه السلطات السورية. وأشارت إلى التقرير الثالث لبعثة تقصي الحقائق التي أوفدها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمعهد إليها بولاية التثبت من الوقائع المحيطة بمزاعم استخدام مواد كيميائية سامة، يقال إنها ماد الكلور، في الأغراض القتالية في الجمهورية العربية السورية، وهي مزاعم تضمنت أدلة على استخدام قنابل براميل كلور انتهاكاً للقرار المذكور آنفاً. وقد عُمم التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2014/955)، وفقا لطلب بعض أعضاء المجلس من الرئاسة.

وفي المشاورات التي تلت ذلك، أشار أعضاء المجلس إلى محتويات التقرير والعرض الذي قدمته الممثلة السامية. وناقشوا أيضا فترات تقديم التقارير الشفوية من الممثلة السامية، التي قرروا في نهاية المطاف أن تظل شهرية.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قدمت كيونغ - ها كانغ، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وعرضت آخر تقرير للأمين العام (S/2015/48) بشأن تنفيذ قرارات المجلس ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وأعربت عن القلق بشأن الحالة الإنسانية المتدهورة في الجمهورية العربية السورية، لا سيما أثناء موسم الشتاء الحالي، مضيفة أن العنف المتطرف والدمار اللذين يتسبب فيهما التزاع قد نتج عنهما تشريد ٦,٧ ملايين من السوريين داخليا و حدوث ارتفاع في عدد من يحتاجون إلى المساعدة. وأشارت إلى أن ١٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في الجمهورية العربية السورية، بينما لاذ ٣,٨ ملايين شخص بالفرار إلى بلدان مجاورة. وأكدت على أن الضربات الجوية التي تشنها الحكومة والهجمات التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة على المناطق الآهلة بالسكان مستمرة، انتهاكا للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، تواصل الدولة الإسلامية في العراق والشام ارتكاب فظائع في المناطق الواقعة تحت سيطرتها،

والاستعباد الوحشي للنساء والفتيات الذي يشمل بيعهن في عمليات استرقاق جنسي. وشددت على أنه على الرغم من الجهود المبذولة لم يقدم ما يكفي من المعونة للسكان وأنه يلزم مزيد من التمويل على وجه السرعة كي يتسنى للوكالات الإنسانية أن تواصل عملها، مشيرة إلى وجود حاجة إلى ٢,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل عام ٢٠١٥. وذكرت أن غالبية الطلبات الموجهة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية من أجل إتاحة الوصول إلى المناطق الحرجة لم يرد رد عليها.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، ناقش أعضاء المجلس حالة الأشخاص المشردين داخليا وعواقب الأزمة الإنسانية على المنطقة. وأكد أعضاء المجلس أيضا في هذا الصدد أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية من أجل وضع نهاية لحالة الطوارئ الإنسانية. وشدد أعضاء المجلس أيضا على أهمية دعم البلدان المجاورة في جهودها لتقديم ضمانات للاجئين السوريين. واتفق أعضاء المجلس، قبل انتهاء الجلسة، على عناصر لإحالتها إلى الصحافة تعكس أولوياتهم وشواغلهم فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

اليمن

في ٧ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا موجها إلى الصحافة أدان فيه الهجوم بالقنابل على أكاديمية الشرطة في صنعاء، إلى جانب هجومين آخرين جرى تنفيذهما في ذلك البلد.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قدم جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو. فأشار إلى تدهور المناخ السياسي والأمني في البلد، الناجم عن سلسلة من الأحداث المثيرة لعدم الاستقرار، لا سيما اختطاف أحمد عوض بن مبارك، المستشار الأول لعبد ربه منصور هادي، رئيس اليمن، والهجوم على موكب خالد بحاح، رئيس الوزراء. وذكر أن الاشتباكات اشتدت نتيجة لتلك الأحداث الأخيرة، مضيفا أن الحوثيين زادت أيضا سيطرتهم على صنعاء وأنهم استولوا على المباني الحكومية الرئيسية، ومن بينها قصر الرئاسة في ١٩ كانون الثاني/يناير.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس، في ضوء الأحداث المذكورة أعلاه، بيانا موجها إلى الصحافة أعرب فيه عن القلق إزاء تدهور الأزمة ودعا جميع الأطراف إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار تنفيذا تاما وحل خلافاها من خلال الحوار. وشدد البيان على أن السيد

هادي هو، استناداً إلى الانتخابات، السلطة المشروعة وحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الوقوف إلى جانب الرئيس من أجل إعادة الاستقرار والأمن في البلد.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، قدم المستشار الخاص للأمين العام، في إطار بند "مسائل أخرى"، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو، في مشاورات مغلقة. وأبلغ الأمين العام بالمناقشات التي أجراها مع الأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق حل سياسي للتراع، وبعد تصديق برلمان اليمن على استقالة السيد هادي، لعدم قدرته على الانعقاد نتيجة بصفة رئيسية للظروف الأمنية. وأضاف قائلاً إن الأطراف المهتمة في اليمن تجري مفاوضات داخل أبواب مغلقة بشأن التوصل إلى اتفاق سياسي.

لبنان

في ١١ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً موجهاً إلى الصحافة أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه في طرابلس في كانون الثاني/يناير وتسبب في وفاة وإصابة عدة أشخاص والذي أعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عنه. ودعا البيان الصحفي شعب لبنان إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة محاولات تقويض استقرار البلد، مشدداً على أهمية أن تحترم جميع الأطراف في ذلك البلد سياسة لبنان المتمثلة في النأي بالنفس وعدم الإقدام على أي تورط في الأزمة السورية، وذلك اتساقاً مع ما التزم به البلد في إعلان بعبدا.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قدم إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس، في مشاورات مغلقة، عن تصاعد العنف عبر الخط الأزرق. وأعلن إنشاء لجنة للتحقيق في تبادل إطلاق النار الذي أدى إلى وفاة فرد من أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كان من إسبانيا. واتفق أعضاء المجلس على عناصر ثلثت للصحافة تدين وفاة حافظ السلام ذلك.

المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشته المفتوحة ربع السنوية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ترأسها وزير خارجية شيلي.

وقدم ينس أندرس تويبرغ - فراندزن، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس حذر فيها من تدهور العلاقات وتصاعد التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وشدد على أن النزاع أصبح في وضع لم يُشهد من قبل وحث

كلا الجانبين على اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى قرار عن طريق التفاوض. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته ليتسنى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، أعرب عن القلق بشأن احتمال حدوث تدهور في الوضع الأمني ما لم تعالج مسائل معينة، وبالأخص دفع المرتبات لموظفي غزة المعلق وبطء التقدم في إعادة بناء قطاع غزة. وشدد على أهمية تأمين التمويل اللازم لتمكين السكان الفلسطينيين في غزة من شراء مواد البناء، وأكد في هذا الصدد أن الجهات المانحة لم تف بالتعهدات التي قدمتها في المؤتمر الذي عقد في القاهرة. وكرر دعوة الأمم المتحدة إلى السلطات الإسرائيلية أن تجمد جميع أنشطة بناء المستوطنات في الأرض المحتلة وأن تتراجع في تلك الأنشطة. ومن الناحية الأخرى، قال إنه مما يشجعه ذلك القرار الذي اتخذته المحكمة العليا الإسرائيلية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر وأمرت فيه بإخلاء وتدمير أكبر بؤرة استيطانية في الضفة الغربية في غضون عامين.

وأكد الأمين العام المساعد بالنيابة أن الأجواء في أجزاء أخرى من المنطقة متوترة أيضا. وذكر أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم مشاورات ترمي إلى وقف القتال في حلب مستمرة. وفي لبنان، يتحقق تقدم في المحادثات بين أصحاب المصلحة الوطنيين التي تهدف إلى التخفيف من التوترات الطائفية في البلد وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية. وذكر أن ١,١ مليون لاجئ سوري قد سُجلوا في لبنان.

وأدلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل ببيانين أمام المجلس. وأدلت وفود ٢٧ دولة ليست أعضاء في المجلس ببيانات أثناء المناقشة، في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، أشارت فيها إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، والأزمة السورية، ولبنان. وشددت تلك الوفود، بوجه عام، على أن الوضع القائم في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس مقبولا وحثت المجلس على القيام بدوره فيما يتعلق بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ودعت الأطراف المعنية إلى بناء الثقة وتعزيز الحوار وتجنب الأعمال الانفرادية وذلك من أجل إحياء عملية السلام. وأعربت أيضا عن القلق بشأن الحالة الإنسانية في المنطقة، لا سيما في غزة والجمهورية العربية السورية.

الأمريكتان

البعثة الموفدة إلى هايتي

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدم كل من سامنتا باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، وكريستيان باروس، الممثل الدائم لشيلى، بوصفهما الرئيسيين المشاركين

للبعثة التي أوفدت إلى هايتي خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، إحاطة إلى المجلس عن تلك البعثة.

وكان الغرض الرئيسي للبعثة، كما هو محدد في اختصاصاتها (S/2015/40)، هو إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن المتواصل لحكومة وشعب هايتي في جهودهما الرامية إلى توطيد السلام والديمقراطية والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة. وسعت البعثة أيضا إلى حث الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على التعاون دون مزيد من التأخير من أجل كفالة التعجيل بإجراء الانتخابات التشريعية والانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية، بما في ذلك الانتخابات المفترض إجراؤها منذ وقت طويل، في أجواء من الحرية والنزاهة والشفافية، بمشاركة الجميع ووفقا لدستور هايتي. وكانت البعثة ترغب في تقييم التقدم المحرز في التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، ومدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، مع مراعاة تأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي.

وعلاوة على ذلك، أرادت البعثة أن تعرب عن تأييد المجلس الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأن تجري تقييما للتقدم المحرز على أرض الواقع في تنفيذ ولاياتها ذات الصلة.

وشددت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية على أهمية الزيارة وعلى كون جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر قد شاركوا فيها، الأمر الذي يشهد على التزام المجلس بتحقيق الاستقرار والديمقراطية في هايتي. وذكرت أن رسالة المجلس الأساسية إلى ميشيل مارتيلي، رئيس هايتي، وإلى أعضاء مجلس الوزراء هي ضرورة مضاعفة الجهود للانخراط في حوار والتوصل إلى اتفاق على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن. وأضافت قائلة إن أعضاء المجلس استطاعوا، من خلال الزيارة، أن يشهدوا قدرة شعب هايتي على الصمود وأن يشهدوا تصميمه على إعادة بناء بلده بعد الزلزال وعلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وذكر الممثل الدائم لشيلي أن البعثة أظهرت التزام شيلي تجاه هايتي، وكذلك دعم شيلي للبلد على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وذكر أيضا أن إحدى أولويات الزيارة كانت تأكيد أهمية تهيئة مناخ شامل وبناء للاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي والتنمية في هايتي، من أجل التشجيع على منع النزاع. وذكر أن معظم أعضاء المجلس يشعرون بالقلق بشأن تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) وتأثيرات الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٥، التي ستظل من أجلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في هائيي عنصرا رئيسيا في الحفاظ على بيئة مستقرة وأمنة، على الحالة السياسية والاجتماعية في البلد. وشدد على أن الرحلة أتاحت لأعضاء المجلس الفرصة لتقييم المبادرات الرامية إلى تعزيز الشرطة الوطنية، وسلط الضوء على زيارة البعثة لسجن النساء في بيتونفيل، التي كشفت ضرورة إحراز تقدم في مجال سيادة القانون والوصول إلى العدالة.

أوروبا

مقتل ركّاب في منطقة دونيتسك، أوكرانيا

في ١٣ كانون الثاني/يناير أصدر المجلس بيانا صحفياً أدان فيه أعضاؤه بأقوى العبارات مقتل ١١ مدنياً، وإصابة ١٧، بينهم نساء وأطفال، وذلك نتيجة قصف حافلة ركّاب في ذلك اليوم في منطقة دونيتسك في أوكرانيا. وأكدوا على الحاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي، وتقديم الجناة إلى العدالة، وعلى ضرورة مراعاة بروتوكول مينسك الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مراعاة دقيقة هو ومذكرته التنفيذية الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

مقتل مدنيين في مدينة دونيتسك؛ أوكرانيا

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاؤه بأقوى العبارات الهجوم الذي وقع على موقف لمواصلات النقل العام في مدينة دونيتسك في ذلك اليوم، والذي أسفر عن مقتل ١٥ مدنياً وإصابة ما يزيد على ٢٠ آخرين، منهم نساء وأطفال. وأكدوا على ضرورة إجراء تحقيق موضوعي وتقديم مرتكبي هذا الفعل الذميمة إلى العدالة. كما أكدوا على ضرورة التنفيذ الكامل لبروتوكول مينسك ومذكرته، ورحّبوا بالبيان المشترك لوزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا وأوكرانيا وفرنسا، الذي صدر في برلين في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٢١ كانون الثاني/يناير، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بشأن آخر التطورات في أوكرانيا. فأعرب عن قلقه إزاء تصاعد العنف الذي هو أسوأ ما شهده شرقي أوكرانيا منذ اتفاق وقف إطلاق النار وبروتوكول مينسك. ولاحظ أن القتال العنيف حول مطار دونيتسك قد انتشر في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وامتد إلى مُدن أخرى كانت هادئة نسبياً في السابق، مما أفضى إلى ارتفاع أعداد الموتى والمصابين بين المدنيين. وأشار، في معرض إبراز علامات تصاعد العنف، إلى ما أفادت به التقارير من مد المقاتلين

على الجانبين بتعزيزات، وذلك بنشر أسلحة أكثر تطوراً وثقلاً. وذكر أنه شاهد أثناء زيارته لأوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أدلة على أن مستويات العنف المتزايدة تهدد بإبطال اتفاقات مينسك، وشدد على عدم إمكان بذل أي محاولات انفرادية لتغيير أحكام اتفاقات مينسك أو تفسيرها تفسيراً انتقائياً. وأكد وكيل الأمين العام أنه نتيجة لتصاعد الأزمة، زادت الحالة الإنسانية تدهوراً، مع ارتفاع كبير في عدد المشردين داخلياً واللاجئين. ودعا كلا طرفي النزاع إلى السماح بوصول المعونة الإنسانية، والحفاظ على بروتوكول مينسك ومذكرته كأساس للحوار السياسي، ومواصلة جهودهما الدبلوماسية.

وأدلى أعضاء المجلس ببيانات. وأعرب العديد منهم عن دعمه لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وقلقه لتصاعد العنف والحالة الإنسانية المترتبة عليه. وأكدوا على أهمية بروتوكول مينسك ومذكرته، ودعوا الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية على الفور. ثم أدلى ممثل أوكرانيا ببيان؛ وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أحاط وكيل الأمين العام المجلس بشأن آخر التطورات في أوكرانيا، وبخاصة الهجمات الصاروخية على مدينة ماريوبول، التي تسببت في مقتل عشرات المدنيين. ولاحظ أنه في الأيام الخمسة التي انقضت منذ أحاطته الماضية في ٢١ كانون الثاني/يناير، قُتل ما يقرب من ٥٠ مدنياً وأصيب ١٥٠ إصابات خطيرة نتيجة للعنف. وحث على تحديد الالتزام باتفاقات مينسك، مع تأكيده على الحاجة إلى التزام سياسي على أعلى المستويات بإيجاد حل سياسي دائم. ودعا المتمردين إلى القيام فوراً بوقف أعمالهم الاستفزازية والعنيفة، وإلى الامتثال للقانون الدولي وأن يفوا بالتزاماتهم. ولاحظ أن القيادة الأوكرانية تجاهر بالتزامها باتفاقات مينسك، وأكد أنها لا تزال في موقف دفاعي. كما لاحظ ما اتخذته مؤخراً مجلس الأمن والدفاع الوطني من تدابير عاجلة، وبخاصة تلك المتعلقة "بتعزيز تدابير مكافحة الإرهاب"، وناشد حكومة أوكرانيا ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفيما يتعلق بالهجمات على ماريوبول، أعلن وكيل الأمين العام أن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أفادت بأن الصواريخ قد أطلقت من الأراضي التي تسيطر عليها جمهورية دونيتسك الشعبية المزعومة، وأنها استهدفت عن عمد المجتمعات المدنية، انتهكاً للقانون الإنساني الدولي. وشدد على وجوب تحميل الجناة المسؤولية وتقديمهم إلى العدالة. وأشار إلى العقوبات البيروقراطية التي يضعها طرفا النزاع أمام وصول المعونة الإنسانية، فشدد على أهمية ضمان وصول العاملين في ميدان المساعدة الإنسانية هم وما معهم من مواد وصولاً كاملاً وبلا عرقلة إلى المحتاجين للمساعدة.

وأدان أعضاء المجلس الهجوم على ماريوبول باعتباره انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، تسبب في خسائر بين المدنيين، ودعا إلى تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ودعا بعض الأعضاء إلى تحقيق موضوعي في المأساة. وأدلى ممثل أوكرانيا ببيان وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

قبرص

في ٢٦ كانون الثاني قامت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ليزا بونتهام، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، إسبين بارت إيد، بإحاطة المجلس في جلسة مشاورات مغلقة. وعرضت الممثلة الخاصة آخر تقرير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2015/17)، مشيرة إلى أن الحالة على طول الخط الأخضر ظلت مستقرة نسبياً. وحث عددٌ من أعضاء المجلس الطرفين على تحديد المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية للتراع. وكان المجلس، قبل ذلك، قد عقد في ٢١ كانون الثاني/يناير جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٧ (٢٠١٥)، الذي قرر فيه تمديد ولاية القوة فترة أخرى تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي هذا القرار، فإن مجلس الأمن مع اعترافه بالتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات، لاحظ أن هذا التقدم غير كاف، ودعا إلى الاستئناف العاجل للمفاوضات. كما دعا المجلس زعيمى الطائفتين إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في العملية وتحسين الجو العام للمفاوضات؛ وأهاب بالجانِب القبرصي التركي والقوات التركية إعادة الوضع العسكري في ستروفيلى إلى ما كان عليه قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

آسيا

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا الوسطى

في ٢١ كانون الثاني/يناير، قام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا الوسطى، ميروسلاف ينتشا، بإحاطة المجلس في جلسة مشاورات مغلقة بشأن التطورات في منطقة آسيا الوسطى وعمل المركز الإقليمي. وأبرز الممثل الخاص الجهود التي يبذلها المركز لتعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات، والتطرف، ومعالجة الإدارة المشتركة للموارد المائية في المنطقة. كما أكد

على تعاون المركز مع منظمات إقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل الممثل الخاص وأثنوا على النهج الشامل الذي يأخذ به المركز الإقليمي فيما يبذله من جهود لحل المشكلات التي تؤثر في بلدان منطقة آسيا الوسطى، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وشجّع بعض أعضاء المجلس المركز على دعم بلدان آسيا الوسطى في مجالات تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وفي الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وأعربوا عن قلقهم إزاء ما للوضع الأمني في أفغانستان من أثر على منطقة آسيا الوسطى، ولا سيما بالنظر إلى انسحاب القوات الدولية من أفغانستان، واحتشاد المقاتلين في الجزء الشمالي من ذلك البلد. كما أكد بعض الدول الأعضاء أنه ينبغي للمركز الإقليمي زيادة إسهامه في الجهود المبذولة لمكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً صحفياً رحّب فيه بتقرير الإحاطة الذي قدمه الممثل الخاص وأعرب عن تقديره لعمل المركز الإقليمي في مجالات منع التزاعمات، وأنشطة مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، والتواصل بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان.

نيبال

في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وفي إطار بند "المسائل الأخرى" وبناء على طلب الأمانة العامة، قام الأمين العام المساعد المؤقت للشؤون السياسية، بإحاطة أعضاء المجلس بشأن الحالة في نيبال. فأعلم المجلس بجمود الوضع السياسي والإضراب العام بسبب الشقاق بين الأحزاب بعدما أخفق المجلس التشريعي في اعتماد دستور جديد بحلول الموعد النهائي في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وهو ما أصاب البلد بالشلل.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعملية الديمقراطية في نيبال.

المسائل المواضيعية والعامة

هجوم شارلي إيبدو

في ٧ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً صحفياً يدين فيه بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ذلك اليوم على مكاتب الصحيفة الفرنسية "شارلي إيبدو"، والذي أودى بحياة العديد من الصحفيين والإعلاميين وأفراد مرتبطين بهم وشرطيين. وأدان أعضاء المجلس بقوة ذلك العمل الإرهابي الذي لا يُغتفر والذي استهدف الصحفيين والصحيفة.

إحاطة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ١٤ كانون الثاني/يناير، قام نائب الأمين العام للأمم المتحدة، يان إلياسون، ورئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل، أنطونيو دي أغويار باتريوتا، بإحاطة المجلس بشأن موضوع بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وترأس جلسة الإحاطة وزير خارجية شيلي.

وقدّم نائب الأمين العام تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2014/694) وأبرز خمسة اعتبارات ذات أولوية محددة في التقرير. أولها أن بناء السلام يكون بالغ الفعالية عندما تقوم الأطراف الفاعلة على الصعيد السياسي والأمني والتنموي، بدعم استراتيجية موحدة وشاملة. وثانيها، أن من المهم أن تقوم المؤسسات المشكّلة في البلدان الخارجة من نزاعات على أساس اتفاقات سياسية واجتذاب الانشغافات السياسية. وثالثها أن بناء السلام يتطلب دعماً سياسياً وتقنياً ومالياً دولياً مستداماً. ورابعها، أن الأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي والبلدان المجاورة يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية في تهيئة بيئة تؤدي إلى قيام سلام مستدام. وخامسها، كما ذكر نائب الأمين العام المجلس، وجوب العمل على الشمول ومشاركة المرأة في عمليات التنمية. كما أشار إلى الاستعراض المهم لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، موضحاً أن لجنة بناء السلام طورت نفسها منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، ومشيراً إلى نظرة يتشارك فيها الكثيرون، ألا وهي، أن اللجنة بحاجة إلى أن تتحسن وتكيف هيكلها وأساليب عملها بما يتواءم مع بيئة سريعة التغير. وأكد على أن استعراض هيكل بناء السلام سوف يتوافق مع استعراض الأمين العام لعمليات السلام والدراسة العالمية الشاملة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. واختتم مداخلة بقوله إنه لدى النظر إلى أي نزاع، يجب التركيز على مرحلي ما قبل بدئه وما بعد انتهائه، مع تركيز أقل على النزاع نفسه.

وأعرب رئيس لجنة بناء السلام عن ارتياحه لتأييد المجلس والجمعية العامة للإطار المرجعي لاستعراض هيكل بناء السلام. وأكد على أن هذه العملية تمثل فرصة لتحديد

الفجوات ومجالات التقدّم منذ إنشاء اللجنة. ورأى أن نتائج الاستعراض ينبغي أن تتيح للجنة ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام بلوغ كامل إمكاناتها. وأبرز أهمية السعي إلى تحقيق مزيد من التماسك والتكامل بين الاستجابة السياسية والعملية للأمم المتحدة لحالات ما بعد انتهاء النزاع، من أجل تحسين علاقة اللجنة العملية بالمجلس. كما شدّد على الدور المهم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام، ومشاركة المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه.

ثم تلا رئيس المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2015/2) الذي اعتمدته المجلس في ذلك اليوم. وفي ذلك البيان، سلّم المجلس بأن بناء السلام عنصر هام في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في البلدان الخارجة من النزاع، وأكد أن المسؤولية عن نجاح بناء السلام تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية، بما فيها المجتمع المدني. وأكد أهمية مبدأ الشمول في النهوض بالعمليات ذات الصلة بهدف ضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، ودور المرأة ومبدأ السيطرة الوطنية في مجال أنشطة بناء السلام. وأكد المجلس في بيانه من جديد أن السلام والأمن المستدامين يتطلبان الأخذ بنهج مستدام يقوم على تماسك النهج السياسية والأمنية والتنمية الضرورية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بالتنمية الاقتصادية في البلدان الخارجة من نزاع.

وأعرب أعضاء المجلس عن رأي مفاده أنه على حين قد تحقق بعض النجاح في السنوات العشر التي انقضت على إنشاء لجنة بناء السلام، فلا تزال توجد مواطن ضعف يجب معالجتها من أجل تحسين فعالية اللجنة والحيلولة دون ارتكاس البلدان في النزاع من جديد. ومن الأمثلة التي ذكرها أعضاء المجلس في هذا الصدد عدم كفاية التمويل ونقص التنسيق بين البعثات في الميدان. ورحب بعض أعضاء المجلس بعملية استعراض لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥، على حين تطّلع آخرون إلى معرفة نتائج الاستعراض والنظر في توصياتها. وأكد بعض أعضاء المجلس مجدداً دعمهم المستمر للجنة، معتبرين إياها طرفاً فاعلاً أساسياً في سياق معاونة الدول على حل النزاع والتحرك على طريق تحقيق سلام مستدام. كما أكدوا على دور المرأة الرئيسي في عمليات بناء السلام، مع تأكيدهم على أن استعراض هيكل بناء السلام، واستعراض هيكل عمليات حفظ السلام ينبغي أن يدعم كل منهما الآخر. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن كيفية قيام اللجنة بأداء دورها الاستشاري.

مناقشة مفتوحة حول التنمية الشاملة للجميع

في ١٩ كانون الثاني/يناير عقد المجلس مناقشة وزارية مفتوحة بشأن ”التنمية الشاملة للجميع من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين“، ترأستها رئيسة شيلي. وقام الأمين

العام، ورئيس لجنة بناء السلام، ورئيسة مؤسسة غبوي للسلام في أفريقيا، والحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١، ليماء غبوي، بإحاطة المجلس في تلك المناسبة. وتحدث ما مجموعه ٧٦ وفداً، منهم وفود ٥٤ دولة من غير الأعضاء في المجلس، ووفد الاتحاد الأوروبي، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وقد سبق ذلك، توزيع مذكرة مفاهيمية بشأن موضوع المناقشة (S/2015/6).

وقد رحّب الأمين العام في بيانه بالفرصة التي أُتيحت للتركيز على التنمية الشاملة للجميع، وأبرز أهمية بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. وأشار إلى المستويات المرتفعة لعدم المساواة موضحاً أنها يمكن أن تكون مدمرة اجتماعياً وسياسياً وبيئياً، ومؤكداً في هذا الصدد أن تفاوت التنمية يمكن أن يُسهم في شيوع الجريمة والشعور باليأس وتوليد التطرف. كما نصّح الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بإبداء التزامها بالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل كأساس للانطلاق نحو التنمية الشاملة للجميع. وذكر الأمين العام أعضاء المجلس بترابط الركائز الثلاث التي قامت المنظمة على أساسها، ألا وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان؛ وحث الدول الأعضاء على العمل في هذه المجالات الثلاثة جميعها في وقت واحد.

وأعلن الأمين العام استعداد منظومة الأمم المتحدة لزيادة دعمها للبلدان في تعزيز التنمية الشاملة للجميع. وذكر بأن عام ٢٠١٥ هو عام العمل في مجال التنمية المستدامة، وأشار إلى الجهود المبذولة لتدشين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتوصّل إلى اتفاق بشأن تغيير المناخ. وأوضح أن المفاوضات في هذا الصدد تتيح فرصة مهمة لتدعيم ترابط الركائز الثلاث، وحث أعضاء المجلس على الإسهام في ضمان سماع تلك الرسالة في تلك العملية برمتها.

وأكد رئيس لجنة بناء السلام أن التنمية الشاملة للجميع ترتبط ارتباطاً جوهرياً بولاية اللجنة، حيث أن الاستبعاد السياسي غالباً ما يكون هو العامل المحدد المهم للارتكاس مجدداً في النزاع. وأضاف أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان يعزز كل منها بطبيعته الآخر، وهو أمر رئيسي للمبرر وراء إنشاء اللجنة. غير أنه ذكر أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة في وضع أفضل لتحليل تلك المسائل بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار إلى سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا كأمثلة لبلدان أسهمت اللجنة فيها في إقامة مجتمعات أشمل، بالعمل مع الحكومات على تعزيز الثقة والقيام بعملية سياسية شاملة للجميع. كما أكد أهمية تعزيز السيطرة الوطنية في هذا الصدد وتحديد نسيج المجتمعات الممزقة في البلدان التي مزّقتها النزاع.

ثم قامت السيدة غبوي بإحاطة المجلس، مشيرة إلى تجربة جماعة نسائية في ليبيريا سعت جاهدة من أجل السلام في ذلك البلد بعد ١٤ عاماً من الحرب الأهلية. وأضافت أنه على الرغم من تحقيق السلام في ليبيريا، فقد عَمَّ الخوف العالم بسبب الأخطار التي تهدد من بين ما تهدد من حقوق، حقوق العباداة والتعبير وإمكانية التحاق الفتيات بالتعليم. وأكدت الحاجة إلى إصلاح المجلس، قائلة إنه كما تغيّر العالم منذ عام ١٩٤٥، فإنه ينبغي إصلاح بعض النظم والهياكل الدولية الحالية.

وتحدثت رئيسة شيلي، بصفتها الوطنية، فأبرزت الحاجة إلى التعاطي مع الأسباب الأساسية لأخطار اليوم، مثل الإرهاب وتجارة الأسلحة، من أجل الإسهام إسهاماً فعالاً في منع النزاعات وبناء السلام. وأعلنت أن شيلي تعمل على تقليص الفجوات الاجتماعية والحيلولة دون استبعاد شرائح من السكان، وإن كان هناك الكثير الذي ينبغي عمله في ذلك المضمار. وسأقت مَثَل ليبيريا الإيجابي، حيث أسهمت الآليات التنفيذية المصممة لتعزيز شمول كل قطاعات المجتمع، في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام.

وأثناء المناقشة تبادل أعضاء المجلس الآراء حول دور التنمية الشاملة للجميع في منع النزاعات وفي حالات ما بعد انتهاء النزاعات. وأعاد بعضهم تأكيد العلاقة التي تربط بين التنمية الشاملة والسلام والأمن، مؤكدين أهمية مكافحة عدم المساواة وإشراك جميع قطاعات المجتمع، وبخاصة النساء، في العمليات السياسية. وسلّم آخرون بالحاجة إلى معالجة مسألة الشمول والأسباب الجذرية للنزاع وعدم المساواة، وماروا في دور المجلس كمحفّل ملائم تناقش فيه تلك المسائل.

ثم اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين (S/PRST/2015/3)، الذي أكد أن الأمن والتنمية عنصران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر ويشكلا وسيلة أساسية لإحلال السلام المستدام. وأكد المجلس، في ذلك البيان، أن تولي زمام الأمور وتحمل المسؤولية على الصعيد الوطني عنصران أساسيان لإحلال سلام مستدام، وأن هناك حاجة في هذا الصدد إلى اتباع منهج متكامل يعزز التماسك بين الأنشطة في مجالات السياسة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتصديّ للأسباب الجذرية للنزاع؛ وشجع الدول الأعضاء على النظر في وضع نهج موحد للأمم المتحدة إزاء التنمية الشاملة للجميع بوصفها وسيلة أساسية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل والسلام المستدام.

بوكو حرام

في ١٩ كانون الثاني/يناير اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2015/4) بشأن جماعة بوكو حرام الإرهابية، أدان فيه بأشد العبارات عمليات التصعيد الأخيرة في الهجمات التي تشنها تلك الجماعة وأعرب عن قلقه إزاء حجم الأزمة الإنسانية المتعاضمة بسبب أنشطة تلك الجماعة في المنطقة، التي أدت إلى نزوح المواطنين. وأحاط المجلس علماً بقرار الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، لتمكينها من القيام بعمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام.

مقتل هارونا يوكاوا

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً صحفياً شجب فيه مقتل المواطن الياباني هارونا يوكاوا على يد داعش. وأدان البيان الصحفي بقوة ذلك العمل الشائن الجبان وطالب بالإفراج فوراً عن المواطن الياباني كينجي غوتو.

جلسة اختتام: تنفيذ مذكرة رئيس المجلس (S/2010/507)

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة اختتام. وأشار رئيس المجلس والممثل الدائم لشيلي، بصفته الوطنية، إلى الاجتماعات والمناسبات التي عُقدت خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأدلى أعضاء المجلس ببيانات للإعراب عن تقديرهم لعمل وفد شيلي أثناء رئاسته للمجلس، بما في ذلك زيارة المجلس إلى هايتي.

هجوم سيناء الإرهابي

في ٣٠ حزيران/يونيه، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ضد شبه جزيرة سيناء، في مصر، والتي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من الجنود والمدنيين المصريين.

مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح: التحديات والاحتياجات المتعلقة بالحماية التي تواجهها المرأة والفتاة في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع

في ٣٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح: التحديات والاحتياجات المتعلقة بالحماية التي تواجهها

المرأة والفتاة في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع". وقد قامت الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ ومديرة شؤون القانون الدولي والسياسة الدولية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هيلين دورهام؛ وممثلة للفريق العامل للمنظمة غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إلواد علمان، بإحاطة مجلس الأمن في تلك المناسبة. وكان قد سبق توزيع مذكرة مفاهيمية (S/2015/32).

وذكرت الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية أن المجلس قد اتخذ خطوات مهمة نحو وضع حماية المدنيين في صميم ولايته، ملاحظة في الوقت نفسه أن المحتاجين للحماية قد زادوا زيادة هائلة في عام ٢٠١٤، فارتفع عددهم من ٥٢ مليوناً إلى ٧٦ مليوناً.

وأكدت أن التعامل بوحشية مع المرأة لا يزال يمثل إحدى السمات الملازمة للنزاع، كما هو مشاهد في العراق ونيجيريا. وأضافت أنه في حالات النزاع غالباً ما تكون المرأة والفتاة أول من يفقد، فيما يفقد من الحقوق، حقوقه في التعليم وفي المشاركة السياسية. كما أكدت الأمانة العامة المساعدة أنه يتوجب الضغط على أطراف النزاع للامتثال للالتزامات القانونية وضمن مساءلتها عن الانتهاكات، مع التشديد في الوقت نفسه على وجوب قيام المجلس والمجتمع الدولي باتخاذ تدابير في هذا الصدد. وأبرزت أهمية التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات في مراحلها الأولى، وأهمية تحديد تهديدات بعينها تواجه المدنيين في المراحل الأولى للنزاع.

وأكدت مديرة شؤون القانون الدولي والسياسة الدولية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه لم يُحرز تقدم فيما يتعلق بالكيفية التي يجري بها القتال في حالات النزاع، مع استهداف المقاتلين للمدنيين في أحيان كثيرة. وأوضحت أن العنف الجنسي ما زال غير ظاهر للعيان، بسبب شعور العديد من ضحاياه بالخزي واختيارها اللياذ بالصمت خشية الانتقام. وشددت على كون العنف الجنسي إحدى الطوارئ الطبية وأن ضحيته بحاجة إلى تلقي مساعدة عاجلة تحت أشد الظروف سرية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن العنف الجنسي ليس قضاءً لا رادّ له، وأنه يمكن، بل يجب، وقفه.

وقامت ممثلة الفريق العامل للمنظمة غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بصفتها مديرة مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان في الصومال، بإعلام المجلس بأن عملها يشمل تقديم خدمات في حالات الطوارئ لإنقاذ أرواح ضحايا العنف الجنسي. وأكدت أن استراتيجيات حماية المدنيين لا تشمل المرأة على نحو مُجدٍ، مضيفة أن المرأة تشعر بأن تلك التدابير لا تأخذ في الحسبان مواطنيها. وأعلنت في ذلك الصدد أن التصدي للشواغل المتعلقة بالحماية يتطلب إيجاد قنوات للاتصال أكثر تحاوياً مع العاملين في مجال المساعدة

الإنسانية وحفظة السلام. وحثّ المجلس على توفير الدعم اللوجستي الكافي للبعثات التي تقوم ولاياتها على حماية المدنيين، وعلى التعاطي مع احتياجات العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى الحماية. وأوصت بأن يزيد المجلس عدد الموظفين في عمليات حفظ السلام، وحثته على الإصرار على تحميل الجماعات المسلحة مسؤولية العنف الجنسي والجنساني، وتحميل البلدان المساهمة بقوات مسؤولية الجرائم التي ترتكبها قواتها.

وبعد البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، تحدث ٤٨ وفداً آخر. كما تحدث وفد البعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي، كما تحدث وفد الاتحاد الأوروبي، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.